

نخيل نيوز

الداخلية تنفي فرض عقوبة السجن والغرامة على من يقدم معلومات مضللة لموظفي التعداد



نخيل نيوز - متابعة

نفت وزارة الداخلية، اليوم الأربعاء، فرض عقوبتي السجن والغرامة على من يقدم معلومات مضللة لموظفي التعداد. وذكر بيان للوزارة تابعته "نخيل نيوز" أن "قسم مكافحة الشائعات التابع إلى دائرة العلاقات والإعلام بوزارة الداخلية، ينفي المعلومات المتداولة بشأن فرض عقوبتي السجن 7 سنوات وغرامة مالية تصل إلى 10 ملايين دينار على الأفراد الذين يقدمون معلومات مضللة لموظفي التعداد السكاني"، موضحاً أن "هذه الأنباء غير صحيحة ولا تستند إلى أي حقائق". وذكر قسم مكافحة الشائعات، بحسب البيان، "جميع مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بضرورة التحقق من المعلومات والحذر من الشائعات التي قد تنتشر خلال فترة التعداد السكاني"، مؤكداً على "أهمية الحصول على المعلومات من المصادر الرسمية فقط".